

لتبهر ولو اخذ الجنب الماء بقدر لا يبر بالضمضة لا يصير
 مستعملا عند محمد وقال ابو يوسف لا يبقى
 ظهيرا قال فانه خا وهو الصحيح وان ادخل الجنب ان
 الحديث يده في الاناء ويريد ان يغسل ان ادخل الاصابيع
 دون الكف لا يصير مستعملا وان ادخل الكف يصير
 مستعملا كذا في الخلاصة وفيها الطاهر اذا اغتسل
 في البرنية القربة انفسه وان انفسه طلبه لو
 ليس عليه بدنه نجاسة ولم يدلك فيه جسده لم يفسد
 عندهم جميعا قوله وكذا لو تركه لانه لا يبر بالوضوء ولو
 غسل الحديث غير اعضا الوضوء فالوضوء ان لا يصير
 مستعملا وكذا اذا اغتسل قبا او انا طاهر وان ادخل
 القبة يده في الماء وعلم ان ليس فيها نجس يحجز التوضؤ
 به وان شك في طهارتها يستحب ان لا يتوضأ به وان
 توضأ جاز هذا اذا لم يتوضأ به واما اذا توضأ به ناويا
 واختلف فيه المشركون والمختار ان يصير مستعملا
 اذا كان عاقلا لانه نوى قربة معتبرة وان انتفع
 من غسله للجنب في الاثقال يفسد الماء اما ان

سال

بالماء

سال فيه سيلا فافسده وطر هذا حوض الحمام وطر قولا محمد
 وهو المختار لا يفسده ما لم يغلب عليه ويكره في
 الماء المستعمل ويجوز الانتفاع به في الجنب في تحميمه
 الطين وسبب الدواب وكذا اهاد يفرغ فقد طهر اللحم
 لقوله عليه السلام ايمانا اهدا يفرغ فقد طهر لقوله
 عليه السلام ايمانا اهدا يفرغ فقد طهر ولا اهاد يفسد
 للجدان قبل ان يفرغ واذا طهر جازت الصلوة مع طهر
 او مفرشا او نحو الاجلد الخنزير لجانسة عنه والاد
 لكرامته وذكر في الشرح اي شرح الاستيعاب وفي بعض
 النسخ صرح به كل حيوان اذا ذبح بالتسمية طهر
 جلده ونحوه ونحوه وجميع اجزائه سوى الخنزير
 سواء كان مأكولا اللحم وغيره مأكولا اللحم وقد تقدم
 الكلام في هذا مستوفى في اول الفصل جلد الامة
 اذا وقع منه مقدار ظفر في الماء يفسد الماء لانه
 نجس وفي الحاقا نية كل ما كان سؤرا نجسا لا يطهر
 لحمه وجلده بالركوة وقد قدمنا الكلام عليه
 والاصح طهارته جلده دون لحمه وعن محمد جلده